أثر العولمة الاقتصادية على العلاقات النقدية والمالية والسياسة الاقتصادية الدولية

د. عيسى دراجي
aissa.derradji@yahoo.com
المركز الجامعي بخميس مليانة

ملخص:

تعتبر العولمة من المفاهيم الحديثة الأكثر انتشارا وتداولا خلال السنوات الأخيرة وهي أيضا الظاهرة العالمية الأكثر جدلا وإثارة للنقاش سواء أكان ذلك على مستوى المنتديات والمؤتمرات أو على صفحات الجرائد والمجلات أو في مختلف وسائل الإعلام المنتشرة التي اهتمت بدراسة هذه الظاهرة والتي امتدت من الاقتصاد لتشمل كل ميادين الحياة الأخرى.

وقد تضاربت حولها آراء المفكرين والباحثين وتباينت إزاءها المواقف والاتجاهات ما بين مؤيد، يرى فيها سبيل الخلاص الوحيد الذي يمكن له أن ينتشل الدول المتخلفة من تخلفها ويقضي على كل مشاكل العالم ومن ثم فهو يجتهد لبيان مزاياها وايجابياتها ويتغاضى عن كل ما فيها من مخاطر وسلبيات وينعت كل رافض لها بالتخلف والرجعية، وما بين معارض يرى أنها تتعدى أن تكون مجرد مشروع استعماري أمريكي جديد، يتخفى وراء هذا المصطلح البراق، لذا فهو يتفانى ويسعى جهده في تهديل مخاطرها وعيوبها بشتى الأساليب مع التشكيك فيها يمكن أن يتأتى جراءها من فرص للنجاح متهما كل الداعين لها بالأمركة والخيانة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

على الرغم من التضارب الحادث حول مفهوم العولمة وعنايتها فالواقع يشير أنه وفي ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تحولت الاقتصاديات العالمية إلى اقتصاد واحد لا تعوقه الفواصل الجغرافية، وغدت حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال أكثر تحررا وتشير الدلائل ونحن في بداية القرن 21 بأن الأعوام القليلة القادمة ستشهد توجها نحو المزيد من الاندماج المالي الإقليمي العالمي يدعمه تبني العديد من الدول لسياسيات اقتصادية ومالية تحررية في ظل برامج الإصلاح وفي إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ومختلف الهيئات والمنضمات العالمية المسيرة للعلاقات الدولية.

ومن أجل الإلمام بهذا الموضوع أكثر جاءت دراستنا هذه والتي يمكن اختصار مضمونها في السؤال الجوهري التالي:

ما هو **أثر العولمة الاقتصادية على العلاقات النقدية الدولية والمالية والسياسة الاقتصادية ؟**

I.**أثر العولمة على صندوق النقد الدولي**:صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة الأمريكية، ويديره أعضائها الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا.

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي –أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة[1].

1– تأثيرات العولمة الاقتصادية على صندوق النقد الدولي:أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولي ولعل أهم التحديات وأكثرها صعوبة هي كيفية تقوية النظام المالي العالمي، بحيث يصبح أقل عرضة للأزمات المالية وأكثر قدرة على التصدي لها إذا وقعت، وكيفية دعم جهود مكافحة الفقر في البلدان منخفضة الدخل، ومنذ منتصف التسعينات حدثت زيادة هائلة في حجم المعلومات التي ينشرها الصندوق (عن أنشطته وسياساته وأنشطة وسياسات البلدان الأعضاء) لاسيما في موقعه على الانترنيت، فنشرات المعلومات المعممة، على سبيل المثال، الذي تم نشرها في ختام مشروعات المادة من حوالي 80% من البلدان الأعضاء في 1999-2000 تلخص مناقشات المجلس التنفيذي وتقدم الخلفية التي تستند غليها المشاورات.

[1] – عمرو منصور، صندوق النقد الدولي، بحث منشور في الانترنيت، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك تقوم الحكومة المعنية بإصدار خطابات نوايا في حوالي 80% من البرامج وفي أفريل 1999م، بدا المجلس التنفيذي مشروعا تجريبيا للنشر الطوعي لتقارير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة، ووافق حوالي ستون بلدا على هذا النشر على مدى الثماني عشر شهرا التالية، وفي نوفمبر 2000م حل محل هذا المشروع التجريبي سياسة النشر تنص على النشر الطوعي (أي لموافقة البلد المعني) لكل من تقارير مشاورات المادة الرابعة والتقارير الخاصة باستخدام البلدان الأعضاء لموارد الصندوق.

ولقد تعززت في السنوات الأخيرة قواعد مساءلة صندوق النقد الدولي أمام حكوماته الأعضاء والجمهور العريض عن طريق التقييمات الخارجية التي يقوم بها خبراء من خارج الصندوق لسياساته وأنشطته، ونظم التقييمات الخارجية المنشورة تقييمات التسهيل التمويل المعنى للتصحيح الهيكلي (الذي حل محله في عام 1999 تسهيل النمو والحد من الفقر) ورقابة الصندوق لاقتصاديات البلدان الأعضاء في مجال البحوث الاقتصادية، وقد تم عام 2001 إنشاء مكتب التقييم المستقل وإذ يزيد المجلس التنفيذي من شفافية الصندوق كمستشار مؤتمن لبلدانه الأعضاء على الدوام جزءا أساسيا من مهمة الصندوق.

يساهم القطاع الخاص بالنصيب الأكبر من التدفقات المالية، وهنا تبرز الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في المساعدة على منع وقوع الأزمات المالية وحلها إذا وقعت، ويمكن منع حدوث الأزمات المالية، الحد من مدى تقلب التدفقات الخاصة عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر والدخول في حوار أعمق وأكثر تواترا بين البلدان والمستثمرين من القطاع الخاص، فمثل هذا الحوار يمكن أن يزيد من مشاركة القطاع الخاص في حل الأزمات عند حدوثها، وذلك بأساليب تتضمن إعادة هيكلة الدين الخاص.

وتمكن لكل من الدائنين والمدينين الاستفادة من مثل هذا الحوار، كذلك فإن اشتراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها من شانه أن يساعد أيضا، في الحد من "الخطر الأخلاقي"[1]

وقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم، والحق أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يمثل عنصرا جوهريا في أية إستراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التواصل إلى مستويات معيشة أعلى، ولكن العولمة من خلال ما تحققه من زيادة من حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها قد أدت أيضا إلى زيادة المخاطر المالية وفي الوقت ذاته، نشأت مخاطر أخرى، وهي البلدان منخفضة الدخل، التي لم تستفد استفادة كبيرة بعد من العولمة، ستزداد في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات المعيشة في البلدان الأخرى[2].

[1] – ضياء محمد الموسمي.النظام النقدي الدولي.المؤسسة الجزائرية للطباعة.الجزائر.1996.

[2] – أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النشر غير موجودة، الطبعة الثانية ، 1999. ص55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- بناء نظام نقدي عالمي أقوى: كانت الأزمات المالية في الأسواق الصاعدة في منتصف وأواخر التسعينات تذكرة بالمخاطرة المرتبطة بالعولمة، حتى بالنسبة لاقتصاديات التي حققت استفادة هائلة من ورائها والتي تدار إدارة جيدة من جوانب متعددة فالاقتصاديات التي تضررت من الأزمة الأسيوية في الفترة 1997-1998 على وجه الخصوص كانت قد حققت طوال عدة عقود مكاسب ضخمة من التجارة الدولية التي تزداد تكاملا يوما بعد يوم، ولقد كشفت الأزمات عن وجود جوانب ضعف سياسات البلدان التي أصابتها الأزمة بل وعن ثغرات في النظام المالي الدولي نفسه، مما ابرز الحقيقتين التاليتين: إن المستثمرين قد يتراجعون على نحو سريع وجماعي إذا ما لمسوا وجود نقائص في السياسات الاقتصادية المحلية، ومتى فقد المستثمرون "المحليون أو الأجانب" ثقتهم في الاقتصاد يمكن أن تنصب تدفقات رؤوس أموال الداخلية وأن يؤدي خروج تدفقات صافية كبيرة على التعجيل بوقوع أزمة مالية أن الأزمة المالية التي تقع في بلد ما تمكن أن تمتد بسرعة لتنتشر في اقتصاديات أخرى، ومن أجل الحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية في المستقبل ودعم إمكانية الحل السريع لما يقع منها، يعمل الصندوق النقد الدولي على تقوية النظام النقد المالي الدولي وتشمل الإصلاحات الجارية المجالات التالية:

أ- تقوية القطاعات المالية: ومن الأسباب الرئيسية وراء حساسية البلدان للأزمات الاقتصادية ضعف نظمها المالية، تتجسد مظاهره في إعسار مؤسساتها أو افتقارها على السيولة، أو كونها عرضة للإعسار أو نقص السيولة نتيجة في حال حدوث مناوئة، ولتقوية النظام المالي، قد تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى تحسين ضوابطها الداخلية، بما في ذلك تقييم المخاطر وإدارتها كذلك قد تحتاج السلطات إلى رفع كفاءة رقابته للقطاع المالي وتنظيمها له بحيث تقترب من مستوى المعايير الدولية، وفي عام 1993 بدأ الصندوق والبنك (المركزي) الدولي بمساعدة برا، البنوك المركزية الهيئات النظامية المالية في عموم الحالات، بتقييم قوة النظم المالية في عدد من البلدان الأعضاء، ويجري تقديم هذه التقييمات إلى البلدان المعنية لتكون مرشدا لها فيما ينبغي اتخاذ من إجراءات، ويعمل خبراء الصندوق أيضا من الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق ما يلي:

- وضع مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية لأي هجوم.
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.
- الانتهاء من وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لحسن التنظيم والإدارة في قطاع الشركات.
- تقوية الأطر القانونية والنظامية والرقابية للبنوك.

ب- تشجيع الانفتاح ونشر البيانات: يعتبر نشر (البيانات) المعلومات حديثة وكذلك معلومات عن السياسة الاقتصادية والمالية والممارسات المتبعة وكيفية صنع قرار في مختلف البلدان مطلبا لازما لمساعدة المستثمرين في إصدار أحكام صحية ولتسكين الأسواق من العمل بكفاءة ويسر، في أعقاب الأزمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكسيكية في الفترة 1994-1995 استحدث صندوق النقد الدولي في عام 1996 معيارا خاصا لنشر البيانات (SDDS) لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية، والأخرى التي قد تسعى لدخولها في نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجسور ونوافق البلدان المشتركة في هذا النظام على نشر بيانات مالية واقتصادية وطنية مفصلة بما في ذلك بيانات احتياطات دولية ودين الخارجي حسب جدول زمني معلن وقد أنشئ أيضا في عام 1997م نظام لنشر البيانات والتي تحتاج إلى تحسين أنظمها الإحصائية.

جـ- الشفافية والبساطة في صندوق النقد الدولي: يعتبر تحسين المعلومات التي تقدم إلى الأسواق والجمهور العريض بمثابة عنصر أساسي من عناصر إصلاح النظام المالي الدولي كما أنه يمثل حجر الزاوية في عملية الإصلاح التي بدأت مؤخرا ولا تزال مستمرة في الصندوق ذاته.

أما الشفافية سواء في جانب البلدان الأعضاء في الصندوق أو الصندوق نفسه، وهي تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بطرق متعددة فزيادة الانفتاح البلدان الأعضاء تشجع الجمهور على تحليل السياسات هذه البلدان نطاق أوسع وباستناد إلى معلومات أدق وتزيد من بساطة صانعي السياسات ومن مصداقية السياسات المنتهجة، كما توفر الأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بنظام وكفاءة، أما زيادة الانفتاح والوضوح من جانب الصندوق فيما يتعلق سياسته والمشورة التي يقدمها الأعضاء، فمن شأنها الإسهام في عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات، وتحقيق فهم أفضل بدور الصندوق وعملياته، ومن خلال إتاحة الفرصة للجمهور العريض كي يتناول تفاصيل المشورة بالفحص والنقاش، ممكن أن يعمل الصندوق أيضا على الارتقاء بمستوى التحليل لديه[1].

أي بإمكانية أن ينجذب القطاع الخاص على الدخول في عمليات إقرار غير مضمونة من منطلق الثقة في أن الخسائر المحتملة ستكون محدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية، بما في ذلك الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولي.

ويعمل صندوق النقد الدولي ذاته على تعزيز مع الأطراف المشاركة في السوق، ومن خلال تشكيل المجموعة الاستشارية المعينة بأسواق رأس المال مثلا، والتي اجتمعت للمرة الأولى في سبتمبر 2000 وتمثل هذه المجموعة محفلا للاتصال المنتظم بين المشاركين في أسواق رأس المال الدولية وإدارة الصندوق وكبار الموظفين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات السوق وتدابير تقوية النظام المالي العالمي، غير أن المجموعة لا تنافس المسائل السرية المتعلقة ببلدان بعينها.

[1]- إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية"، في العرب وتحديات النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1998، ص54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتعاون صندوق النقد الدولي تعاونا نشطا مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ووكالة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وهي مؤسسات لكل منها مجال تخصص معين ومساهمة خاصة في الاقتصاد العالمي، ويتسم تعاون الصندوق مع البنك الدولي في مجال الحد من الفقر بطابع وثيق خاص، لأن البنك وليس الصندوق هو صاحب الخبرة في مجال مساعدة البلدان على تحسين سياساتها الاجتماعية.

رغم أن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية وليس مؤسسة إنمائية، إلا أنه يسهم بدور مهم في الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء، فالنمو الاقتصادي المقابل للاستمرار وهو عنصر أساسي في جهود الحد من الفقر، بتطلب سياسات اقتصادية كلية سليمة، وقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من شانها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة وذلك بتقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي.

II.**التأثيرات المالية للعولمة:** ظهرت العولمة المالية، نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها، فقد قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وأصبحت الدول النامية أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي، وقد دعم هذا التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم أيضا التوجه العالمي في إطار اتفاقيات جولة الأوروغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وإزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال ، وتعوق حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة أنشطتها وترتبت ذلك إلى نشأت أسواق جديدة ليست لها تواجد جغرافي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية إنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض والتي توفر المعلومات عن الأدوات المالية الجديدة التي تتعامل فيها تلك الأسواق، كما انخفاض تكاليف المعاملات وابتكار أدوات مالية جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية، ويمكن أن يترتب على تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إلى التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي للدولة، وكل ما سبق ذكره أتت بع ظاهرة العولمة كما أنها خلقت تأثيرات، وهذه التأثيرات متباينة ومتنوعة، ويمكن توضيح أهم هذه التأثيرات في النقاط التالية:

1- العولمة والأسواق المالية: يشمل سوق المال على جميع المعاملات المالية في المجتمع أيا كانت هذه المعاملات وصورها والمؤسسات التي يجري التعامل من خلالها، وتماشيا مع مبدأ التخصيص الذي يمثل سمة العصر، فإن سوق المال ينقسم إلى مجموعة من الأسواق، لكل منها مقوماته ونظمه وبحيث تعمل هذه الأسواق بشمل مترابط ومتناسق لتحقيق التفاعل المطلوب وفي هذا الشأن إذ نؤكد أن الخطوط الفاصلة بين التقسيمات المتعددة لهيكلة سوق المال ليست جامدة، وأن التداخل بينها قائم في كثير من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحالات، سواء في المؤسسات التي تعمل في أكثر من سوق فرعي أو المعاملات التي قد تتخذ أكثر من أداة في وقت واحد.ويمكن تقسيم هيكل (السوق) سوق المال إلى:

أ– سوق المال قصيرة الآجال: هي تلك السوق التي يكون فيها الآجال قصيرة حيث تتلاقى فيها الوحدات ذات العجز المالي المؤقت بالوحدات ذات الفائض المالي المؤقت، لذا فإن أهم سمات الأدوات المالية المستخدمة في هذه الأسواق أنها قصيرة الأجل بمعنى أنها تغطي سنة على الأكثر، هذا وتقوم هذه السوق بأداء وظيفتها من خلال الجهاز المصرفي (البنك المركزي، البنوك التجارية، إضافة إلى البنوك غير التجارية فيما يتعلق بالعمليات قصيرة الأجل) الخزانة العامة للدولة، شركات الصرافة، بيوت الخصم والقبول.

ب– سوق المال طويل أو متوسط الأجل: وهي تلك التي يتم التعامل فيها لأجل طويل أو متوسط الأجل (أكثر من سنة) وتتمثل أهمية سوق المال فيما يلي:

* هي الوسيلة الأساسية لتمكين المدخرين من توجيه مدخراتهم إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي المساعدة على نجاح الخطط التنموية للدولة.

* إن وجود سوق رأس المال يساعد على تلاقي الآثار التضخمية، إذ يمكن تمويل المشروعات الاقتصادية دون الإفراط في خلق النقود ومنح الائتمان المصرفي.

* إن وجود رأس المال في دولة ما من شأنه أن يؤدي إلى منح فرص بتكلفة مناسبة إذا ما قورن ذلك باقتراض من الخارج يفقد الدولة الكثير من سيادتها.

* إن سماح لسوق رأس المال بمباشرة نشاطها بالعملات القابلة للتحويل، قد يؤدي إلى تحول هذه الأسواق من سوق محلية إلى سوق إقليمية أو دولية، وما يؤدي إليه ذلك من نمو الحركة الاقتصادية في البلاد.

2– العولمة والجهاز المصرفي: إن العولمة الاقتصادية لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، وهذه الآثار الاقتصادية للعولمة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية لذلك يجب على المسؤولين القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى، ويمكن الإشارة على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي.

أ– إعادة هيكلة الخدمات المصرفية: حيث حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي والعالمي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداة خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقم بها من قبل وتعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، ويكفي الإشارة إلى أن تلك الميزانيات في أكبر خمسين بنك في العالم حدثت عليها تغيرات هيكلية واضحة حيث تنوعت مصادر أموال البنوك أي مواردها وكذلك أيضا تنوعت مجالات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توظيفها واستخداماتها، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في الجهاز المصرفي والبنوك التي تأثرت بقوة بالعولمة، وخاصة في الدول المتقدمة حيث اتضح من أحدث التقارير عن أكبر خمسين بنكا أن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد يحقق من عمليات الائتمان المصرفي أي الإقراض، بل من الأصول الأخرى المدارة للدخل والعائد الكبير ومن عمليات إدارة الأصول التي سحبت الأعمال خارج الميزانية، ومن ناحية أخرى انخفاض النصيب النسبي (إلى اتجاه نصيب القروض للتناقص من إجمالي البنوك نتيجة لتزايد النصيب النسبي إلى) للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وأن الخصوم المقابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى اتجاه نصيب القروض للتناقص من إجمالي البنوك نتيجة لتزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى وبخاصة إصدار السندات.

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية[1].

ب– التحول إلى البنوك الشاملة: في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية بل وباقي البنوك، إلى التحول نحو البنوك الشاملة وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المخدرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات. بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك، وقد شملت إستراتيجية تنويع محاور عديدة، وهناك المحور الخص بمصادر التمويل والمحور الخاص بالاستخدامات المصرفية والمحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية مثل التأجير التمويلي والإيجار بالعملة وإصدار الأوراق المالية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء وغيرها، والمحور الخاص بممارسة بعض الأنشطة غير المصرفية من خلال شركات شقيقة تضمها شركة قابضة مصرفية والمحور الخاص بممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية.

جـ– احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية: فمع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة الأورجواي 1994م وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول جانفي 1995م، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي، وقد اتخذت المنافسة ثلاثة مظاهر واتجاهات رئيسية:

[1] إسماعيل صبري عبد الله ، مرجع سابق، ص59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات الغير مالية على تقديم الخدمات المصرفية.

وكل هذه الاتجاهات أدت على احتدام المنافسة في السوق المصرفية، في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء وتغذي هذه المؤسسات المالية بخلاف بنوك السوق المصرفية بقوة وخاصة في أسواق الخدمات المالية، ومن المتوقع أن تستمر هذه المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى في ظل تزايد المصرفي حيث يمكن أن تزيد من كفاءة الجهاز المصرفي وتؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة وتخفيض العمولات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين جودة الخدمة ولكن سيكون لها أثر سلبي على الكيانات المصرفية الضعيفة والبنوك الصغيرة وستزداد الحاجة إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة تقوى على المنافسة في السوق المحلي والسوق الخارجي[1].

د– خصخصة البنوك: تعتبر خصخصة البنوك أحد نواتج العولمة وهي مرتبطة في كل الأحول بظاهرة الخصخصة بشكل عام كظاهرة عالمية، وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بالتحديد بعد دوافع الملكية العامة للبنوك في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التحول لآليات السوق، وتتلخص أهم خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية لـ70 دولة في ديسمبر 1997م، ويضاف إلى تلك الدوافع الدافع الخاص بتحقيق عدد من الإيجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة وتحقيق الكفاءة، وبالتالي تتحدد أهداف الخصخصة ي تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الغدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وإدارة أفضل السياسات النقدية[2].

هـ– تزايد حدوث المنافسات بالبنوك: يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات على أنه خلال الفترة 1996/1980، حدثت أزمات في الجهاز المصرفي في ما يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث تصاعدت أزمات البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

[1] – سمير محمد عبد العزيز: التكتلات الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية ط1 2001، ص59.

[2] – سوزي عدلي ناشد مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات الحلبي الحقوقية الإسكندرية وبيروت 2005، ص 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشمال أوربا وجنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا ألاتينية، فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول الشرق الأوسط، وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل العولمة، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها أثر شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها، بل وامتد تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي في بلاد أخرى غير تلك التي حدثت فيها الأزمة ولذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة تحليل لكل الأزمات وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها.

وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت عام 1997م والتي أجريت على 65 دولة خلال دورة من 1980 على 1994م أنه هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية وأزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا كيف تأثرت العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال والتمادي في الاقتراض الخارجي، إعطاء قروض دون دراسة وضوابط وعرف مصرفي والانفتاح دون ضوابط الأسواق المالية العالمية مما أدى إلى اندلا ع أزمة الجهاز لمصرفي.

و– تزايد مخاطر غسيل الأموال من خلال البنوك: يلاحظ مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عمليات غسيل الأموال القذرة التي وصل حجم الأموال التي يتم غسلها في أنحاء العا لم سنويا حوالي 1998 إلى أن تكون عمليات غسيل الأموال إلى 5.2% من الناتج المحلي العالمي البالغ حوالي 29 تريليون دولار في هذا العام ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة الغير مشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، وأهم هذه الأنشطة هي التجارة بالمخدرات والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية والعملات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة والسرقات ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل: مرحلة الإيداع النقدي، ثم مرحلة التقييم ثم مرحلة التكامل مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد القومي، وقد بدأت موجهة عالمية لتلك الظاهرة من قبل الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع وتقوية أوجه التعاون الدولي في هذا المجال.

3– إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسات النقدية: كان من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة المالية هو إضافة قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسات النقدية ومما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات الجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا والعجز التام للبنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض المتتالي لقيم العملات الوطنية والربح السريع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية أخرى إذا وقع الاقتصاد القومي في يد العالميين فإن البنوك المركزية في العالم لا تستطيع أن تفعل الكثير اتجاه هؤلاء الفاعلين غير الرسميين، حيث اتضح أن كافة البنوك المركزية في العالم لو اجتمعت فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما في مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه البنوك المركزية حوالي 14 مليار دولار يوميا، مقارنة بحوالي 800 مليار دولار لا يستطيع أن يضخها المضاربون العالميون في السوق، وهذا يعني أن إمكانياتهم تفوق 55 مرة البنوك المركزية الموجودة في العالم، مع العلم أن الأموال التي يضارب بها المضاربون يوميا وصلت إلى أكثر من 1.2 تريليون دولار[1].

III.**التأثيرات الاقتصادية والتجارية:**إن التأثيرات الاقتصادية للعولمة متعددة ومتنوعة بشكل كبير ومن أهمها كالآتي:

1- عولمة الاستثمارات الأجنبية:حقق الاستثمار الأجنبي المباشر معدل النمو في الستينات بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي، بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، واستمر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل التسعينات وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 1996 حوالي 350مليار دولار بزيادة مقدارها 10% عن عام 1995م.

اتجه معظم تدفق رؤوس الأموال خلال السنوات السابقة على الأسواق الصاعدة إذ تلقت 21 دولة من هذه الدول التي تقع في آسيا وأمريكا الجنوبية في الفترة من 1990-1995م ما يزيد عن 65% من صافي التدفقات، وقد ترتب على العولمة زيادة المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة، وبالإضافة إلى السياسات الاقتصادية، فإن عدد من العوامل الأخرى تقوم بدور مهم في جنب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه العوامل، الاستقرار السياسي، والأسواق المحلية وأسواق التصدير والنظام التشريعي والبنية الأساسية ورأس المال البشري والنظام المالي والمصرفي وكفاءة وحجم القطاع الخاص، وتوافر الأمن الشخصي.

قد أوضح "شان" و"برجسمان" أن انخفاض تكلفة العمل لم تعد كافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر يهتم بصفة أساسية بالإنتاجية ويتجه حيث يكمن الإنتاج بالجودة والمعايير والسعر العالمي، التحدي الآخر الذي يواجه الدول النامية يأتي من انخفاض نصيب تكاليف الأجر المتغير من إجمالي تكاليف الإنتاج في ظل الإنتاج المرن، ويرجع ذلك إلى استخدام الآلية وتناقص دور العامل الأقل مهارة، واستمرار ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمار في البحوث والتطوير والتسويق العالمي، بالإضافة إلى الاتجاه لمعاملة العمل كتكاليف ثابتة في ظل نظام ما بعد الإنتاج الكبير، ومن ثم فإن أهمية الإنتاج بالدول النامية من قبل الشركات متعددة الجنسيات من المحتمل أن تنخفض.

[1]- سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق، ص61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يوجد عامل آخر يقلل من أهمية الإنتاج بالدول النامية في ظل العولمة، وهو الإنتاج الذي يتميز بالمرونة والابتكار المستمر والذي يعتمد بصفة رئيسية على العلاقات الوثيقة بين المنشآت وموردهم.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات محرك العولمة والتي تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر "دوينغ" أن الشركات متعددة الجنسيات مصدر لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال تدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يساهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

والملاحظ في الآونة الأخيرة زيادة اختراق الشركات متعددة الجنسيات الأسواق الخارجية وفي نفس الوقت زاد في قوتها زادت من قوتها في أسواقها المحلية وتكاملت أيضا عملياتها على النطاق العالمي لتخفيض التكاليف، ومن ثم زاد الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم على الإنتاج وليس فقط القائم على التجارة[1].

2- العولمة والتجارة الخارجية: إن أهم الجوانب تأثيرا بالعولمة هي التجارة الخارجية وذلك الناتج الطبيعي للانفتاح العالمي وإزالة أو الحد من الحواجز الجمركية لما من ذلك من آثار بعيدة ومتدرجة ومؤثرة على مختلف دول العالم المصدرة منها أو المستوردة على حد السواء. إن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وكذلك المنظمة العالمية للتجارة هما أساس التجارة العالمية وقد تأثرتا كثيرا في ظاهرة العولمة لذا لابد أن تعرف عليهم أولا.

تتبع أهمية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة من العدد الكبير من الدول المنظمة إليها وبالتالي الحجم الكبير من التبادل التجاري الدولي الذي شملته هذه الاتفاقية في ظل العولمة وذلك يقدر بحوالي 90% من حجم التجارة الدولية، إن شروط الانضمام إلى الاتفاقية تقتضي تقديم العضو جداول أو قوائم تنازلات تعريفة جمركية يتمتع بها باقي أعضاء عند حدوث تبادلات تجارية مع ذلك العضو ومن هنا ندرك الفوائد التجارية والتأثيرات التبادلية والمزايا التعريفية من الانضمام لاتفاقية الجات ولذلك بدأت دول العالم تبحث عن وسائل عديدة تمكنها من تخفيف القيود والمعوقات التي تعرقل حركة التجارة الدولية[2].

أما عن أهم أهداف هذه الاتفاقية فيمكن إجمالها فيما يلي: [3]

- إقامة نظام التجارة الدولية الحرة يقضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والعمل على تحقيق مستويات لتوظيف الكامل بها.
- السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي.

---

[1] – عادل أحمد حشيش، أساسان الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة بيروت .2002، ص15.

[2] – محمود سحنون الاقتصاد النقدي والمصرفي دار بهاء الدين قسنطينة 2003 ، ص10.

[3] – محمد شهاب اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات المالية دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2000، ص37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستغلال الكامل للموارد والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات.
- تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات.
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادرة المواد الأولية.
- تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وجل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة.

فمنذ التوقيع على اتفاقية إنشاء الجات سنة 1947م إلى غاية 1993 دخلت الدول الأعضاء في مفاوضات كانت على مراحل أو جولات من بينها جولة جينيف "سويسرا 1947م"، جولة أنسي "فرنسا 1949"، جولة طوكيو "1972 إلى 1979"، جولة أورغواي "1986إلى 1993"، وقد حاولت خلال كل جولة دول الأعضاء العمل على تخفيض التعريفات الجمركية ومنافسة العوائق التجارية الأخرى بما في ذلك مساعدة الدول النامية على تنمية تجارتها للتأقلم مع برنامج الاتفاقية، وفي هذا الصدد تم إنشاء مركز التجارة العالمي (ITC) سنة 1964م وعهد بإدارته إلى كل من الجات ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وخلال هذه الجولات زاد انضمام الدول إلى الاتفاقية حيث أصبح عدد الدول المتوقع إلى 117 دولة خلال الفترة 1965م حتى 1993م وهذه الأخيرة تملك في مجموعها على نحو 95% من تجارة العالم[1].

واجتمع وزراء المالية والتجارة والاقتصاد تلك الدول في مراكش "المغرب" في 15 أفريل 1994م ليعلنوا عن قيام المنظمة العالمية للتجارة والتي تحل محل الجات وليصبح قيامها رسميا ابتداء من 01 جانفي 1995م[2].

اكتسبت المنظمة صلاحيات أكبر من الجات كالتفتيش على كافة الدول في إطار حرية التجارة ومحاربة سياسات الحمائية والاهتمام بالمسائل الملكية والفكرية وتسوية المنازعات، وقد وصل عدد الأعضاء إلى 143 في نهاية سنة 2001م، أما عن المبادئ التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة هي نفس الأسس التي قامت عليها الجات والتي تتمثل في [3]:

---

[1] – محمد شهاب ، المرجع سابق، ص123.

[2] – عماد محمد علي، عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه، وانعكاساته، على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد 2002، ص91.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص63

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– استخدام القواعد متعددة الأطراف عوض استخدام القواعد الفردية: أي قيام نظام تجاري متعدد الأطراف تشارك في وضعه وتطبيقه مجموعة من الدول ولا تنفرد كل دولة بوضع نظام تجاري خاص بها لهدف الوصول على نظام تجاري عالمي حر.

– اقتصار الحماية على استخدام التعريفية الجمركية: حيث أقرت الاتفاقية إمكانية استخدام الضريبة الجمركية كأداة لتحقيق الحماية التي تحتاجها الدول العظمى في حالات محددة ومسموح بها واستبعاد كل الوسائل والتقيد عن طريق الحصص الكمية التي يتم الاتفاق عليها بحيث لا يمكن زيادتها مستقبلا والعدول عن استخدام أسلوب الدعم والامتناع عن الإغراق وغيره من الممارسات التجارية الضارة.

– مبدأ عدم التمييز: ويقد به أن التجارة يجب أن تجري على أساس عدم التمييز بين الدول، في كل الأطراف المتعاقدين يلتزمون بمنح كل منهم الآخر نفس المعاملة التفضيلية التي يمنحها لأي بلد آخر سواء فيما يتعلق بالرسوم والضرائب على الواردات، أو الإجراءات الأخرى التي تطبق على هذه الواردات وهو يضع جميع الدول على قدم المساواة، مع وجود بعض الاستثناءات التي تتعلق بالتفصيلات الإقليمية بين الدول والمناطق الحرة، لكن يتم إلغاء القيود في حالة موجهة العجز الخطير للمواد الغذائية أو بحالات العجز في الإنتاج المحلي أو ميزان المدفوعات.

– قاعدة المعاملة الوطنية: تلتزم الأطراف المتعاقدة بمعاملة المنتجات الأجنبية نفس المعاملة التي تمنحها للسلع الوطنية وذلك فيما يتعلق بالضرائب المحلية.

– المعاملة الخاصة بالدول النامية والأقل نموا حيث تمنت الاتفاقية إقرار بمبدأ حق الدول النامية والأقل نموا في تنفيذها لإتاحة درجة أعلى من المرونة، ومنح فقرات انتقالية تقوم خلالها بتوفيق أوضاعها مع القواعد الجديدة فضلا عن التزام الدول المتقدمة لإتاحة المساعدات والمعونات الفنية اللازمة لهذه الدول وتوفير الأجهزة الضرورية لتنفيذ هذه القواعد وتدريب المسؤولين على تنفيذها.

ومن خلال ما سبق نذكر أهم الفروقات بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

– الجات تمثل اتفاقية قانونية متعددة الأطراف أما المنظمة العالمية للتجارة وهي منظمة عالمية وجهاز للإشراف والمراقبة وحل النزاعات بين الأعضاء.

– قواعد الجات تطبق بشكل مؤقت أما قواعد المنظمة العالمية للتجارة فهي شاملة ودائمة وبالتالي فإن قواعد الجات لم تكن ملزمة غالبا أما قواعد المنظمة العالمية للتجارة فإنها ملزمة الأطراف لها جهاز دائم لحل النزاعات وتسويتها.

– إن قرارات الجات لم تكن تستلزم إقرار من السلطات التشريعية للدول الأعضاء، أما قرارات المنظمة العالمية للتجارة فيتم إقرارها من السلطة التشريعية للدول مما يعطيها أساسا قانونيا راسخا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن اتفاقية الجات كانت تنظم التعامل في التجارة بالسلع في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تغطي اتفاقياتها بالتعامل في السلع والخدمات والملكية الفكرية[1].

3- العولمة والمنشآت الصغيرة: إن تأثير العولمة شمل المنشآت الكبيرة والصغيرة على السواء والخلاف يكمن في نوعية التأثير ومداه والقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية المحيطة، ومجال حديثنا عن الصناعة الصغيرة ذات الدور المميز الذي تلعبه وتساهم به في الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية سواء بسواء، فالصناعات الصغيرة باعتبار أن أغلبها مملوكة للقطاع الخاص صاحب المرونة والديناميكية والبعد عن الروتين والبيروقراطية والسرعة ومرونة اتخاذ القرارات، والصناعات الصغيرة رغم أنها حضانات للأفكار والابتكارات فهي أيضا صناعات مغذية للكثير من الصناعات الكبيرة كصناعة السيارات والطائرات والمعدات، وخير مثال على ذلك أن شركة جنرال موتور تتعامل مع أكثر من 30 ألف مورد من الشركات الصغيرة في مقابل 50 ألف متعامل معهم شركة رونو RUNAULT الفرنسية لإنتاج السيارات.

هذا بالإضافة إلى الدور الملموس للمنشآت الصغيرة في توفر الأعداد الكبيرة من فرص العمل، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أن إجمالي فرص العمل المتاحة من قبل المنشآت الصغيرة (35 ألف منشأة) في محافظة "دمياط" يفوق فرص العمل المتاحة من قبل القطاع العام بنفس المحافظة.

ومع التوجه نحو العولمة تزايدت المشاكل والمعوقات التي تواجه وتهدد مستقبل الصناعات الصغيرة ومن أهم هذه المشاكل:

- المنافسة الشديدة داخليا وخارجيا من قبل المنشآت الكبيرة.
- تزايد الاتجاه العالمي نحو الكيانات العملاقة والاتحاديات والاندماجات.
- ضعف القدرات المالية للمنشآت الصغيرة يجعلها في موقف ضعيف في خوض غمار المنافسة.
- الوضع التكنولوجي الغير متكافئ بين المستوى التقني للمنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة حيث نستطيع توفير تكنولوجيا متقدمة تساعدها في حلبة الصراع غير المتكافئ بينها وبين الصناعات الصغيرة.
- تفوق المنشآت الكبيرة في إمكانية الإنفاق على البحوث والتطوير حيث تعجز المنشآت الصغيرة بمفردها القيام بذلك على الوجه المعقول والمقبول.
- الصعوبات التصديرية التي تصل إلى حد عجز المنشآت في القيام بعمليات تصديرية في غياب دعم وحماية حكومية مقبولة سابقا مرفوضة حاليا في اتفاقية الجات، بمقارنة خبرة المنشآت الصغيرة نجد أن ذلك ينعكس على عنصر التكلفة بانخفاض لصالح المنشآت الكبيرة وبالتالي تصبح المنافسة السعرية قاتلة للمنشآت الصغيرة.

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

–إن كثير من المنشآت الصغيرة في الدول النامية تعتمد على المصيبة والأحداث وهنا تقع المخالفة، مبادئ منظمة العمل الدولية التي منها تحريم عمل الأطفال والأحداث وهذا سيعرض هذه المنشآت إلى العقوبات.

–إن حصول المنشآت الصغيرة على العمالة المؤهلة والماهرة يحتاج إلى تكاليف عالية ولا تستطيع دفع ذلك فتعوضها عن طريق عمالة نصف ماهرة أو عادية مما ينعكس بدورها على جودة المنتجات وضعف موقفها التنافسي.

وفي الأخير يمكننا القول على أن الظروف العالمية والاتجاه نحو العولمة يفرض على هذه المنشآت الاعتماد على إستراتيجية جديدة تتفاعل مع تحديات عصر العولمة حتى تستطيع أن تصمد وتستمر في دائرة العمل والإنتاج.

الخاتمة:

أصبحت العولمة أحد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم فقط بل أنها تضع النظام العالمي في مواجهات لم يسبق لها مثيل وهي بناء نظام عالمي جديد مبني على الأحادية القطبية لذلك بات لدى العديد قناعة بأن العولمة في جوهرها مهمة ببسمات وتفاعلات النظام الرأسمالي القديم وإنها ليست جديدة تماما كما يدعي البعض بل هي قناع جديد لمشروعات وأنظمة عالمية سابقة لها، ومن ثمة فإن هذا القناع العولمي الجديد ما زال محكوما بالتاريخ والأنظمة السابقة له في التفاعل بين عالم الشمال الغني المتقدم والقوي وعالم الجنوب الفقير والمتخلف والضعيف، والأكيد أن موائد البحث العلمي وحلقات النقاش لم تعرف موضوعة أكثر تشبعا من موضوع العولمة حيث أخذت مساحة ضخمة من الجدل والاهتمام وبادر كل برأيه في بئر العولمة العميق، وأصبح لكل منهم رؤيته ونظريته إليها وتفسيره لها واستخلص الجميع اتفاقا مشتركا محوره أنها ظاهرة غامضة رغم الوضوح ومعقدة رغم البساطة وأن غايتها محددة مسبقا رغم أن شكلها ومضمونها لم يكتمل بعد.

و باعتبار أن كل مجال لا يخلوا من التغيرات والتطورات عبر التاريخ، وواحد من هذه المجالات النظام النقدي الدولي الذي عرف تطورات عديدة وسريعة منذ القدم فقد رأينا في دراستنا هابد كيف بدأ النظام النقدي في التطور حيث وبظهور النقود بدأت الأسواق تتسع عمقا وانتشارا الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة أنظمة نقدية مختلفة.

كما أن المنتج للتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية من تحول جوهري وبالأخذ بأسباب الاقتصاد الحر وآلياته النابعة من التغيرات التي طرأت على الساحة العالمية وكذا التطورات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي كانت هذه التغيرات من الأسباب الكثيرة التي كان لها بالغ الأثر في ظهور العولمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبروزها عن طريق مؤسسات دولية من بينها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتجارة وقد شهد العالم أنظمة نقدية اقتصادية مختلفة باختلاف الأوضاع المؤدية لها فانتقل العالم خلال مراحل من نظام قاعدة الذهب إلى نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل "بريتون رودز" في الفترة ما بين الحربين.

الاستنتاجات: من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1- العولمة الاقتصادية هي توحيد العالم عن طريق فتح جميع الحدود وتسهيل المبادلات التجارية لرؤوس الأموال والسلع والخدمات

2- للعولمة الاقتصادية خصائص تميزها ومؤسسات وأدوات كان لها بالغ الأثر في إرساء معالمها ومن أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

3- على اعتبار أن العولمة يقودها الأقوياء ويحاولون جعلها تحقق مصالحهم لا تعتبر كارثة على الدول النامية نظرا لتأثيراتها المتعددة على مختلف الميادين خاصة المجال الاقتصادي.

4- النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والأدوات والمؤسسات المتعلقة لتسوية المدفوعات الدولية.

5- نظام النقد الدولي تأثر بالعديد من التغيرات التي طرأت على الساحة العالمية والتطورات الاقتصادية وعلى رأسها العولمة التي أثرت على العلاقات النقدية الدولية والمالية والسياسات الاقتصادية.

الاقتراحات: كما يمكن أن نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1- يجب القيام بإصلاحات هيكلية في اقتصاديات جميع البلدان وفي جميع القطاعات الأخرى حتى تتماشى مع متطلبات العولمة الاقتصادية.

2- يجب إدراك أهمية التعولم وأهمية الاندماج والاقتصاد العالمي للوصول إلى العالمية حتى يصبح مساهمين فيه وليس جزاء منه متأثرين بما يحدث في العالم.

3- السعي إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي الذي يوحي إلى إنشاء مكلات اقتصادية عربية حقيقية موحدة وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة في جميع المجالات.

المراجع:

1. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النشر غير موجودة، الطبعة الثانية ، 1999.
2. إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية"، في العرب وتحديات النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1998.
3. سمير محمد عبد العزيز: التكتلات الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية ط1 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. سوزي عدلي ناشد مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات الحلبي الحقوقية الإسكندرية وبيروت العربية 2005.

5. عادل أحمد حشيش، أساسان الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة بيروت .2002.

6. عماد محمد علي، عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه، وانعكاساته، على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد 2002.

7. محمد شهاب اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات المالية دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2000.

8. محمود سحنون الاقتصاد النقدي والمصرفي دار بهاء الدين قسنطينة 2003 .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com